محمد همام*

العنف اللغوي في الخطاب السياسي المغربي

دراسة في أيديولوجيا الشتم السياسي من خلال نظرية أفعال الكلام

حاول الكاتب في هذا البحث تجريب نموذج نظري على الخطاب السياسي المغربي، في ما يتعلق بتيمة العنف فيه؛ نموذج يستنبط تصورًا جديدًا للغة ويحوّلها من مجرد أداة لنقل معلومات من المتكلم إلى المستمع/من القائد السياسي إلى الجمهور، إلى وسيلة للتأثير في مواقف المخاطب واعتقاداته، ودفعه إلى اتخاذ أنماط سلوكية معينة تقتضيها صيغ التخاطب المستعملة وفق مجموعة من المبادئ والقواعد المتعارف عليها في بيئة المخاطبين ومجالهم التداولي. وهكذا، تصبح عملية التخاطب اللغوي في الخطاب السياسي المغربي في حقيقتها، إنجازًا لأفعال لا مجرد عملية تكلم أو نقلٍ للواقع أو التصورات عبر الجمل أو الملفوظات اللغوية.

تقديم: تحيز اللغة وصناعة الأثر الواقعي

وضع بول ريكور ثقته في اللغة، وظل يبحث عن كلام عقلاني خال من العنف، يجري من خلاله النقاش المفضي إلى الاتفاق ثم التعاون، كما تجري من خلاله معالجة الأشكال المرئية من العنف، وكذا اللامرئية منها. كما نظر الماركسيون ـ اللينينيون إلى اللغة باعتبارها شكلًا تعبيريًا محايدًا يعطي شكلًا تجريديًا للعقائد والأيديولوجيات، التي تمثّل بدورها محتويات اقتصادية وأشكالًا تلبسها بنى الإنتاج الاقتصادي. ويذهب لسانيون آخرون، مثل عالم اللسانيات الدنماركي لويس يلمسْليف[1]،

* أستاذ في جامعة ابن زهر، أكادير، المغرب.

(١) لساني دنماركي (١٨٩٩ ـ ١٩٦٥)، تقوم نظريته على دراسة اللغة باعتبارها غاية في ذاتها لا وسيلة، لتحقيق الغاية المقصودة بالكلام؛ فهي تنظر إلى اللغة باعتبارها مجالًا مغلقًا.

إلى أنه عند التمييز بين «أشكال التعبير» و«أشكال المحتوى»، فإن الألفاظ، بوصفها أنساقًا للمعاني، أشكال تعبّر عن أشكال المحتويات، أي عن امتزاجات بين الأجسام كما نجد في جملة «تقطع السكين اللحم» التي تعبّر عن التحول اللامادي للحدث بالفعل «تقطع»، كما تعبّر عن الامتزاج الجسماني بين السكين واللحم، وهو ما يعني أن اللغة لم تكن يومًا محايدة، بل تنقل مضامين مفرداتها إلى معطيات الواقع، محْدثة أثرًا بناء على معادلة المتكلم/المتلقي، أو المثير/الاستجابة، في إطار «لعبة الكلمات»، تخييلًا وإغواء وجذبًا وإقناعًا وإلزامًا وأثرًا.

جعلتنا هذه المعادلة نكتشف، من خلال التأمل في الخطاب السياسي المغربي، وخصوصًا خطاب الزعماء السياسيين، أن أغلب الكلمات المستعملة في هذا الخطاب تحتوي على طاقة كبيرة من الشحن العاطفي الصريح، السلبي أو الإيجابي مع غلبة الأول؛ شحن لا يتطلب من السامع امتلاك ميول سياسية خاصة، أو نباهة أو ذكاء لكي ينحاز نفسيًا إلى جهة ما؛ إذ إن أعضاء الملتقى السياسي المغربي، وهُم أعضاء تنظيميون ومتعاطفون ومناضلون ومؤمنون صادقون[٢]، يعيشون تحت ضغط تداعيات ذهنية سلبية[٣] وحادة يجسدها على وجه العموم التعبير الانفعالي السلبي في الخطاب السياسي في المغرب، سواء في الإعلام المكتوب والرقمي وفي التلفزيون، أو في الصراع الانتخابي المباشر، وفي التجمعات السياسية والمؤسسات الدستورية، وهي مادة البحث، مثل البرلمان والحكومة واللجان المختلفة.

أصبح التعبير الانفعالي السلبي في الخطاب السياسي المغربي اليوم مرجعية ومصدرًا في ذاته لأنواع الخطابات السياسية اليومية المختلفة، وهو ما دفع إلى انزلاق هذا الخطاب، بفعل الضخ التعبيري السلبي، إلى حالة من الفوضى والعنف، فتدهورت اللغة السياسية عمومًا، والسلوك السياسي بين الفرقاء والفاعلين، أكان من حيث المفردات أم من حيث التراكيب والصياغات المكتوبة والملفوظات والأفعال الكلامية، أم العلامات السيميائية والإيحاءات والشعارات... وهو ما يستدعي عملًا بحثيًا دقيقًا للرصد والتصنيف والدراسة، في إطار نظري منضبط، للوقوف على الأسباب والأبعاد المادية والمعنوية السلبية، وأثرها في فرص التوافق الديمقراطي، والتدافع السياسي المدني والسلمي، خصوصًا في بلد ما زال يعتبر نفسه أنه يشكل استثناء ضمن بلدان الربيع العربي، ويرى أنه بفعل هذه الصفة الاستثنائية محصن ضد موجات العنف السياسي والمادي التي تضرب في كل اتجاه، وتجتاح بلادًا عربية كثيرة.

إن رصد مظاهر اللغة العنيفة التي بدأت تحتل مساحات واسعة في الخطاب السياسي المغربي، بما لها من آثار سلبية في الفعل السياسي بذاته، ينطلق في هذا البحث من أن اللغة ليست نظام رموز

(٢) لفهم طبيعة المناضلين النفسية، وعلاقاتهم بالأفعال الكلامية التي يصدرها القائد، انظر المراجع الأساسية التالية: إيريك هوفر، **المؤمن الصادق: أفكار حول طبيعة الحركات الجماهيرية**، ترجمة غازي بن عبد الرحمن القصيبي (أبو ظبي: مؤسسة الانتشار العربي، ٢٠١٠)؛ غوستاف لوبون، **سيكولوجية الجماهير**، ترجمة وتقديم هاشم صالح، ط ٣ (بيروت: دار الساقي، ٢٠١١)؛ مصطفى حجازي، **التخلف الاجتماعي: مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور**، ط ٥ (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٩).

(٣) انظر: مصطفى حجازي، «العنف»، في: حجازي، **التخلف الاجتماعي**، الفصل ٨، ص ١٧٣ ـ ٢٠٦، وفيه الحديث عن العنف المقنّع والعنف الرمزي والسلوك الجانح والتوتر الوجودي والعلاقات الاضطهادية ومحاولة لفهم العنف في مجتمع متخلف.

وإشارات فحسب، بل هي أيضًا سلطة قادرة على التأثير في الواقع وفي إنتاج الأفعال وتوجيهها. فإذا كانت اللغة أداة للربط بين الذات والواقع، فهي كذلك أداة لممارسة العنف، كما أنها قد تصبح آلة لتكريس الزيف والتضليل والمغالطة[٤]. وإذا لم تكن السياسة لغة في ذاتها، في هذه الحالة، فهي على الأقل تبدأ باللغة؛ لغة مؤثرة من حيث تحديد سلّم الأولويات، والقيام بعمليات التفسير والربط والتعبئة وصناعة الانفعالات السلبية والإيجابية. بل إن اللغة قادرة، وفق هذا المنظور، على خلق حقائق على الأرض تشبه أثر الأفعال، بل هي الأفعال ذاتها، في إطار النموذج النظري الذي يتبنّاه البحث؛ فباللغة يكرِّس نظام ما/أو موقف ما شرعيته ووجوده، وباللغة يحْدث الزعيم السياسي الأثر في مناضلي حزبه، ويدفعهم إلى سلوك سياسي معين. ففي نظرية الأفعال اللغوية الكلامية، التي ينطلق البحث من أفقها النظري، أن ما يؤسس للعلاقة اللغوية هو التأثير والإقناع، أي التغيير والأثر المادي. وقد حدد جورج أورويل[٥] وظيفة الخطابة والكتابة السياسيتين في الدفاع عمّا لا يمكن الدفاع عنه. لذلك، سيعمل البحث على تحليل ظاهرة «عنف اللغة»[٦] في الخطاب السياسي المغربي، أي العينة المختارة، من حيث «**توحش التصاريف اللغوية السياسية**» و«**غلظة المفردات المستعملة**» من خلال مقاربة علاقة العنف بأفعال الكلام، مع استثمار نظري ومنهجي لنتائج نظرية الأفعال اللغوية والكلامية في اللسانيات الاجتماعية، كما برزت مع روادها، أمثال جون أوستن وجون سيرل وبول غريس وأوزوالد ديكرو وجاك موشلير... فالبحث يسعى في أحد مقاصده إلى إدخال الدراسات اللغوية واللسانية إلى حقل الدراسات السياسية، كما سعى في المقابل إلى إدخال الخطاب السياسي ضمن موضوعات الدرس اللغوي واللساني، مع الاستفادة من مكتسبات سوسيولوجيا اللغة ومنجز علم النفس اللغوي ومفردات تحليل الخطاب.

هذا ما ساعد البحث على تسليط الضوء اللساني/السوسيولوجي/السيكولوجي على تعابير واضحة في خطاب القادة السياسيين في المغرب، أي العينة المختارة، فوجد هذا الخطابَ متلفعًا بلغة متفجرة بالعنف والمشاعر المحتقنة، هي أقرب إلى لغة فورات الغضب السياسي/الديني/الإثني. كما أنه ساءل أساليب «الاستعارة الحربية» في هذا الخطاب، بما هي معطى عضوي أو ثانوي، لما تقوم الاستعارة به من دور مركزي في البناء التصوري للواقع السياسي والاجتماعي[٧]، وكيف تنزلق اللغة العنيفة إلى سلوك/أثر مسربل بالدم عندما تُركَّب وتُزرَع، عبر الخطابة السياسية المتدفقة، في ذهنيات قلقة تعيش حالة توتر ووعي شقي، فتكون الحصيلة حصادًا من الجماجم[٨]؛ قتلى الخلافات الفكرية والأيديولوجية

(٤) لفهم الأبعاد التخاطبية للمغالطة، انظر: أحمد دعدوش، **المغالطات المنطقية في وسائل الإعلام** (الكويت: دار ناشري للنشر الإلكتروني؛ منشورات السبيل، ٢٠١٤).

(٥) جورج أوريل، اسمه الحقيقي إريك آرثر بلير (١٩٠٣ ـ ١٩٥٠). صحافي وروائي بريطاني. كتب في النقد الأدبي والشعر الخيالي واللغة والصحافة الجدلية.

(٦) انظر: جمعة سيد يوسف، تحرير، **سيكولوجية اللغة والمرض العقلي**، عالم المعرفة؛ ١٤٥ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٠).

(٧) انظر: جورج لايكوف ومارك جونسون، **الاستعارات التي نحيا بها**، ترجمة عبد المجيد جحفة، ط ٢ (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، ٢٠٠٩)، ص ١٦٣.

(٨) عرف المغرب حالات محدودة من الاغتيال السياسي، قد تنسب إلى مقدمات في العنف اللغوي؛ من ذلك اغتيال عمر بن جلون، الزعيم السياسي اليساري، سنة ١٩٧٥.

والسياسية. ويذهب البحث إلى أن اللغة السياسية العنيفة والبذيئة مسؤولة عن صناعة كثير من المآسي السياسية؛ اللغة التي تفرض انطباعاتها بالصوت العالي وبالشتم السياسي؛ شتم في الشرف والعرض، والتعرض للأقارب، خصوصًا الزوجة والأم والأبناء، وهو ما وقف عليه البحث في خطب سياسية وفيديوهات كثيرة، حتى أصبحنا أمام متن ضخم من النصوص والخطب هي بمثابة مدونات من الشتم السياسي، تحضر فيها أسرار الزعماء السياسيين وزوجاتهم وأبنائهم وعلاقاتهم الخاصة، أكثر ممّا تحضر برامجهم وإنجازاتهم أو إخفاقاتهم في تسيير الشأن العمومي وتدبيره. لذلك، لم يتحفظ أحد المهتمين والمتخصصين بالتواصل السياسي في المغرب[٩] في وصف اللغة السياسية للفاعل السياسي المغربي بأنها «لغة فاقدة كل مرجعية سياسية، لغة غارقة في مأزق الارتباك، لغة بعيدة كل البعد عن اللباقة واللطف والأناقة والموضوعية. لغة فقد معها الفكر السياسي كل مرجعياته المبدئية... وفقدت السياسة رقي علاقاتها الجدلية بينها وبين اللغة وبين الأخلاق... حتى أصبح العنف اللفظي هو انعكاسًا لعنف رمزي يمارسه الفاعل السياسي على ذاته قبل ممارسته على المواطن».

حاول البحث استثمار نموذجه النظري، **نظرية الأفعال الكلامية**، في طرح أسئلة أكبر من مجرد استعمال أفعال الكلام لإنتاج الأثر، وهي: هل ضعف اللغة وعنفها هما الوجه الآخر لمشكلات أخرى؟ هل تستمد اللغة السياسية عنفها من الثقافة الشفوية الراسخة في التداول اللغوي المغربي، خصوصًا أن «المدونة الشفوية» التي بنى البحث أطروحته عليها تُستمد من اللغة اليومية المغربية/الدارجة ومن مفرداتها وأمثلتها وسياقاتها، وهي لغة عميقة وأصيلة لكنها قاسية وعنيفة في ذاتها وخيالاتها وأمثلتها[١٠]؟ هل الولوغ اللغوي في ذمم المخالفين وفي دمائهم خاصية سياسية فحسب؟ هل عنف اللغة السياسية راجع، في مستوى تكويني منه، إلى كونها لغة مركّبة من لغات النخبة والجمهور والشارع، وهو ما يشيع الفوضى التعبيرية والعنف اللغوي وتراجع القيم الفكرية الضابطة للتعبير؟ ما أصل العنف في اللغة، هل المتحدث أم اللغة ذاتها أم المجتمع/البيئة التي يتخلق فيها الخطاب اللغوي العنيف؟ هل الطبيعة الملتبسة للغة السياسية والقائمة على «صناعة الاستتباع والقبول» هي السبب في عنفها؟ لغة قد ترشح بالصدق والنبل، كما قد تردد الأكاذيب والإشاعات المتوحشة بغرض تزكية هذا الموقف أو ذلك، أو كسب هذه الجولة السياسية أو تلك، وبغرض التحكم في مخيال الجماهير وتطويعهم وتجذير أيديولوجيا حكم الأغبياء[١١]، على حساب الكفاءة والحقيقة والعمق الإنساني النبيل للفعل السياسي.

سعى البحث، من خلال عمل تجريبي لإطار نظري، إلى كشف مقدار العنف الصامت الذي يعيش وسطه الخطاب السياسي المغربي، مثبتًا أن كل جملة عنف (أي ملفوظ) هي فعل كلامي يفسر بتأثيره

(٩) ميلود بلقاضي، باحث أكاديمي مغربي، وأستاذ جامعي، حاصل على دكتوراه في تحليل الخطاب السياسي.

(١٠) انظر: جلبير غرانغيوم، **اللغة والسلطة والمجتمع في المغرب العربي**، ترجمة محمد أسليم (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، ٢٠١١)، ص ١٩٣.

(١١) بخصوص هذه الأيديولوجيا، انظر: جوليان باجيني، **حجج فاسدة تجعلنا نبدو أغبياء**، ترجمة عماد صبحي، المشروع القومي للترجمة (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٠)، ومحمد توفيق، **الغباء السياسي: كيف يصل الغبي إلى كرسي الحكم؟**، ط ٤ (القاهرة: دار المصري، ٢٠١٣).

وليس بمعناه؛ تأثير يهدد التوازن المجتمعي، وكذا التوازن السياسي، الأمر الذي يشكل خطرًا على الوعي الجمعي والتنشئة الاجتماعية والسياسية.

ساعد الإطار النظري المجرب في توضيح المفارقات التعبيرية والواقعية في مجتمع يعتبر نفسه معافى من آفة العنف، لكن تسود خطابه السياسي لغة عنيفة، وهو ما يحوّل السياسة إلى لعبة كلمات، لكنها كلمات عنيفة، ويحوّل المجتمع إلى مجتمع عنف رمزي وعنف مادي في حالة كمون إلى حين، وهذا ما يستدعي إنتاج منظومة لغوية سياسية جديدة تحفظ التدافع السلمي المدني، وتحصن المجتمع، حقيقة لا ادعاء، ضد العنف بجميع أشكاله وتجلياته اللغوية والمادية. بناء عليه، ينطلق البحث في اختياره النظري والمنهجي من الطابع السلوكي للغة، أي إن اللغة ضرب من السلوك المحكوم بقواعد، والربط بين اللغة ونظرية الفعل؛ الفعل اللغوي بما هو نتاج تحقُّق جُمل ضمن شروط تفرضها عناصر غير لسانية في المقام الأول، أي أن تتكلم اللغة يعني أنك تتبنّى شكلًا سلوكيًا[١٢]. كما تصبح الوحدة الأساسية في التحليل في هذه الحالة هي «الفعل اللغوي» أو «الغرض الكلامي» وليس الكلمة أو الجملة أو الرمز، وعندها تصبح أفعال الأمر والنهي والاستفهام والوعد أحداثًا وأفعالًا، يُنظر إليها من منطلق «إنجازي» لا من منطلق «كلامي» فحسب. لذلك، تصبح الخطبة السياسية التي يلقيها الزعيم إنشاء وبناء للوقائع وليس فعلًا «تكلميًا» مجردًا، أي ليس مجرد قول الشيء أو الحديث عنه، بل فعله؛ فالزعيم لا يسعى إلى تقديم تقريرات صادقة أو كاذبة إلى المناضلين، بل يريد أن يحْدث فيهم أثرًا لإنجاز أفعاله الكلامية، لكأنما يكرر قولة العالم اللساني أوستن: **عندما نقول فإننا نفعل**.

أفعال الكلام وقضايا العنف اللغوي

الإطار العام لنظرية أفعال الكلام

تنتمي نظرية أفعال الكلام إلى حقل التداوليات في اللسانيات[١٣]. ويقوم البحث في هذا الحقل التداولي على دراسة استعمال اللغة في الخطاب، ودراسة الإشارات النوعية التي تشهد في اللغة على مقدرتها الخطابية، كما تدرس الأشكال اللسانية الكلامية التي لا يتحدد معناها إلا من خلال استعمالها. ويُعتبر طه عبد الرحمن من رواد البحث التداولي في فلسفة اللغة العربية؛ إذ كان سبّاقًا إلى اختيار مصطلح «تداوليات» منذ سنة ١٩٧٠، مقابلًا

(12) John R. Searle, *Les Actes de langage: Essai de philosophie du langage*, traduit par Hélène Pauchard, collection savoir (Paris: Hermann, 1972), p. 48.

(١٣) مصطلح التداوليات هو المقابل الغربي لمصطلح «براغماتيقا» في الفكر الغربي. وقد شاع في فيينا وبرلين في عشرينيات القرن الماضي، وعند علماء من تخصصات مختلفة: فلسفة، علم، رياضيات... أمثال كارناب (Carnap) الذي اشتهر بالتمييز بين أقسام ثلاثة تشكل مجتمعة نظرية العلامات واللغات «السيميوطيقا»، وهي التداولية (Pragmatique) وعلم الدلالة (Sémantique) وعلم التركيب اللغوي أو المنطقي (Syntax)، وكذا مجهود رائد السيميائيات الأميركي تشارلز موريس في كتابه **أسس نظرية الرموز** سنة ١٩٣٨. وقد ميز موريس بين ثلاثة عناصر تتدخل في تحديد الرمزية، وهي: الرمز علامة، والرمز دلالة، والرمز محلًا للتأويل. واستعار تقسيمه من المنطق ونقله إلى اللسانيات. وتنوعت المدارس التداولية بين «التداولية المدمجة» و«التداولية المعرفية» و«التداولية الصورية».

للمصطلح الغربي «براغماتيقا»؛ لأن المصطلح الأول، في نظره، يوفي المطلوب حقه باعتبار دلالته على معنيي «الاستعمال» و«التفاعل»[١٤]، كما يعتبر التوجيه العملي شرطًا أساسيًا في التداول اللغوي[١٥].

بناء عليه، تجاوز البحث اللغوي التداولي توجُّه اللغة المنطقي والتمثيلي الضيق، وكشف وهمه الوصفي للغة، لما وقف على **ملفوظات** لا تخبر، وأخرى لا تصف واقعًا، وأخرى لا تخضع لمعياري الصدق والكذب، وكذا عند تمييز أوستن بين ما يسميه «الاستخدام العادي» للغة و«الاستخدام التطفلي» لها؛ أي الاستخدام الذي يتطفل على الوظائف الاعتيادية للغة، كما تجسده اللغة الشعرية والرواية والمسرح والأجناس الأدبية. وعلى هذا الأساس، ميز في استخدام اللغة بين استخدام جاد واستخدام غير جاد، واستخدام اعتيادي واستخدام غير اعتيادي، واستخدام أولي واستخدام ثانوي. المجهود هذا طوّره جون سيرل بنقد مفهوم «الإنشائية» كما كان عند أوستن، واستعمل لفظًا/مفهومًا أهم وأوسع في الدلالة هو «الفعل اللغوي»، وهو محور نظرية أفعال الكلام.

اختار البحث، إذن، جهازه النظري والمنهجي من نظرية أفعال الكلام، لما توفره من أدوات تحليلية وإجرائية ومفاهيم تصورية. وقد نشأت هذه النظرية في صورتها الأولى مع الفيلسوف اللساني الإنكليزي أوستن[١٦]، ثم تطورت مع جون سيرل وبول غريس وستراوسن . وتميزت هذه النظرية بتجاوزها أطروحة الوضعية المنطقية في النظر إلى اللغة، أي النظر إلى الجملة مجردة من سياقها اللغوي والمؤسساتي. كما تجاوزت ما يسميه أوستن «التسلط المنطقي» الذي يعتبر «الجملة الخبرية» المعيار الأساسي في اللغة، وما عداها متفرع عنها، وهو ما يبرز في أبحاث لغوية ومنطقية ولسانية مع رواد فلسفة اللغة واللسانيات الحديثة؛ كما نجد في أبحاث راسل وفيتغنشتاين وكارناب ودو سوسير، وتشومسكي... إذ إنهم أسقطوا تصوراتهم للغات الصورية على الألسنة الطبيعية، فاعتبروها جميعًا مجرد أنساق من الرموز تقوم بنقل معلومات وتقارير وأخبار إلى المتلقي، وبذلك يكون فعل الإخبار اللساني هو الأساس، فتكون وظيفة اللغة من خلال هذا المنظور هي تمكين الأفراد والجماعات من تحقيق الأحداث وإنجازها بواسطة اللغة ومن خلالها في الوقت نفسه. وقد عرفت هذه النظرية تحولات وتعديلات في بنائها النظري والمفهومي؛ إذ عمل جون سيرل على تطوير نظرية أوستن، أي نظرية أفعال الكلام، مستفيدًا من اجتهادات غريس اللسانية والتحليلية والمتعلقة بمقاصد المتكلم، ورافضًا المفهوم الشكلاني الضيق لنظرية الدلالة، والقائم على أن المعنى العام المتعارف عليه لكلمة ما يحدد أساس المعاني التي يمكن أن تستتبعها الكلمة في استخداماتها المختلفة. كما ذهب غريس إلى أن معنى الكلمة يُشتق من وراء قصد المتكلم للنطق بتلك الكلمة؛ فما يعنيه متكلم بعلامة ما في

(١٤) محمد همام، «مفهوم المجال التداولي في المشروع العلمي لطه عبد الرحمن، دراسة في جدل التداول والتقريب،» ورقة قدمت إلى: «الإبداع الفكري بين النظرة التكاملية للعلوم والمنظور التأثيلي لاستشكال المفاهيم،» (المؤتمر الدولي الأول نظمته كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر، أكادير، ٢٦ ـ ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٤).

(١٥) طه عبد الرحمن، **في أصول الحوار وتجديد علم الكلام** (الدار البيضاء، المغرب: المؤسسة الحديثة للنشر والتوزيع، ١٩٨٧)، ص ٢٩.

(١٦) جون لانغشو أوستن (١٩١١ ـ ١٩٦٠) فيلسوف لغة بريطاني. وهو واضع نظرية أفعال الكلام التي اعتمدها البحث.

مناسبة ما قد ينحرف عن المعنى القياسي/المعيار لتلك الكلمة. كما أن سيرل استفاد من مفهومي «المعنى العام» و«المعنى السياقي» كما وظفهما غريس في أبحاثه اللغوية. واستفادت النظرية أيضًا من النقد الذي توجه إلى أطروحتها، خصوصًا مع جيفري ليتش أو جاك دريدا، في بحث العلاقة بين الفعل والإيصال.

نظرية أفعال الكلام وكفاية التخاطب السياسي

تقوم نظرية أفعال الكلام على دراسة الكفاية التداولية للنشاط السياسي من خلال رصد مقتضيات التكلم، بحثًا عن الأثر والإنجاز، وليس الإخبار والتقرير فحسب؛ فالمتكلم/الخطيب السياسي/الزعيم يحتاج إلى مراعاة مقتضيات الأحوال، وكذا أدوار المتخاطبين السياسية والاجتماعية ومعارفهم، وزمان التكلم ومكانه، ومختلف الاعتبارات المقامية التي تتسع لتشمل الاعتقادات والأحكام التي يكوّنها الزعيم/القائد عن نفسه وأدواره والآفاق حوله، وهي التي يستند إليها في كل ملفوظ يضعه أو يفهمه. عندها، يصبح النشاط اللغوي متداخلًا مع النشاط السياسي، وتصبح الأقوال اللغوية عاكسة لنمط ونشاط سياسيين واجتماعيين أكثر ممّا تعكس أقوالًا قائمة على معيار الصدق والكذب. في هذا السياق، يصبح كلام الزعيم/الخطيب السياسي خارج المعنى الفوضوي للجملة التقريرية[١٧] الخبرية؛ أي لا يعود خاضعًا لحكم الصدق والكذب فحسب.

دقق أوستن في وصف الأفعال الكلامية التي يفضي التلفظ بالفعل فيها، داخل سياق عرفي مكتمل الشروط، إلى الإفصاح عن حالة النشاط الذي تدل عليه مثل: أعتذر، وأعلن افتتاح الجلسة، كما أنه أشار إلى إمكانية فشل الأقوال الإنجازية وعدم تحقيقها، وصنّفها خارج منطق الصدق والكذب، وفق معيار آخر هو **موافقة لمقتضى الحال** و**غير موافقة لمقتضى الحال**[١٨]؛ أي إن أفعال الكلام ذات الحمولة العنيفة في خطاب الزعيم السياسي ربما لا تتحقق في الحالة التي لا تتوافق مع مقتضى الحال. وفي هذا السياق الذي يؤطر النشاط السياسي ويربط الزعيم/الخطيب السياسي بجمهوره، حدد أوستن الشروط التي تحقق فيها أفعال الكلام أو الأقوال الإنجازية، وهي:

ـ أن يكون هناك طقس عرفي مقبول وذو تأثير، ومشتمل على تلفّظ الزعيم السياسي بكلمات محددة في ظروف محددة.

ـ أن يكون الأشخاص المخاطبون، وكذلك الظروف، في وضع مناسب لتنفيذ الطقس العرفي المحدد، وفي حالتنا الفعل الكلامي الدال على العنف.

---

(١٧) يذهب فيتغنشتاين عند حديثه عن «ألعاب اللغة» في كتابه **أبحاث فلسفية** سنة ١٩٥٣ إلى أن «معاني الكلمات فضفاضة تتحد مع استخداماتها المختلفة والخاصة بألعاب اللغة»، وهو ما انتقده اللساني جيفري ليتش على أساس الخلط بين الفعل، أو الفعل الوظيفي، والفعل الإنجازي، مع طرحه مفهوم التأدب (Politness) ومبدأ اللباقة. وانتقد دريدا أيضًا العلامات كلها، بما فيها «أفعال الكلام»؛ إذ يراها مكررة، كما أن القصد في أفعال الكلام، في نظره، شيء يستحيل معرفته والجزم به، ولا يمكن أيضًا التنبؤ بأثر التلفظ لقول ما؛ فهو يشبّه هذه الظاهرة بانغلاق النبات وانتشار البذور.

(١٨) انظر: جون لانجشو أوستن، **نظرية أفعال الكلام العامة: كيف ننجز الأشياء بالكلام**، ترجمة عبد القادر قنيني، ط ٢ (الدار البيضاء: إفريقيا الشرق، ٢٠٠٨)، الفصول ٢ ـ ٤، ص ٢٣ ـ ٧١.

ـ أن يُنفّذ جميع المشاركين هذا الطقس العرفي تنفيذًا صحيحًا، وهو ما نلاحظه في مواقع التواصل الاجتماعي من خلال تداول خطب الزعيم على نطاق واسع، ومهاجمة خصومه وتعنيفهم، وترويج المقاطع الحاملة أفعال الكلام ذات المضمون العنيف.

ـ أن ينفَّذ الطقس كاملًا، وهو ما يطرح الوعاء الزمني لإنجاز الفعل الكلامي للنقاش، وهذا ما لم يُشر إليه أوستن، وكذا رواد مدرسة أفعال الكلام؛ إذ يُنجَز الفعل الكلامي، في نظرنا، على دفعات: من الترويج إلى التداول الواسع إلى تشييد معمار للعنف المادي في الواقع، عند المنافسة السياسية المباشرة، أكان في الانتخابات أم في المجالس النيابية أم في التظاهرات السياسية والنقابية... وهو ما بدأنا نلاحظه بالفعل في الخطاب السياسي المغربي وفي السلوك السياسي، أي في حالات الصراعات المتكررة في البرلمان، والتهديدات الجسدية الموجَّهة إلى الوزراء ورئيس الحكومة، وتخصيص الملك أربعة حراس له لحمايته من عنف خصومه[١٩].

ـ شرط الصدق، أي أن تتوافر للمشاركين والمخاطبين المشاعر والأفكار والنوايا الأساسية التي يقتضيها الطقس العرفي، مع التمسك المستمر، من المخاطبين/المناضلين، بالسلوك العرفي؛ ذلك أن غياب شرط الصدق يُعتبر، في نظر أوستن، استخدامًا سيئًا لفعل الكلام، مثل أن يقول الزعيم: أعدكم، وهو عازم على عدم الوفاء بوعده.

ـ أن يفترض المتكلم أن المستمع يريد أن يقوم بالفعل، وأن يصدق افتراض المتكلم بحيث يكون المستمع راغبًا فعلًا في ذلك.

ـ أن ينوي المتكلم إنجاز الفعل الذي تسنده القضية المصرح بها، أي أن ينوي تفاعلًا مع شرط الصدق السابق.

ـ أن يقصد المتكلم أن يلزمه تلفظه القيام بالفعل مناط التلفظ.

ـ شرط المعنى غير الطبيعي، أي أن يجعل المتكلم المستمع يدرك أن المتكلم عازم على القيام بالفعل من خلال تلفظه، وأن يكون إدراك المستمع قائمًا على معرفة المستمع بتلفظ المتكلم.

ـ شروط المدخل والمخرج، أي أن يكون الاتصال صريحًا وجادًا، وأن يجري بين الزعيم/الخطيب السياسي ومخاطبين/مناضلين، عموم الناس...[٢٠] وأن تتوافر الروابط العضوية والنفسية بين المتخاطبين، زعيمًا وجمهورًا.

ـ أن يعبّر فعل التلفظ عن قضية، أي عن شرط المحتوى القضوي.

يفترض أوستن وسيرل إدراك المخاطب/القائد لفعل أثر التلفظ، إمّا إقناعًا بالحجاج وإمّا تنبيهًا بالإنذار أو دفعًا إلى العمل بالطلب أو تثقيفًا وتنويرًا بالإعلام.

(١٩) ذكر عبد الإله بن كيران ذلك في أحد التجمعات السياسية؛ انظر: خطاب الدشيرة.
(٢٠) ذكر ذلك في أحد التجمعات السياسية؛ انظر: خطاب الرشيدية.

نظرية أفعال الكلام وبنية الخطاب السياسي

وصلت نظرية أفعال الكلام على صعيد بنية الخطاب، خطاب التكلم، إلى أن الجُمل ليست خبرية بالضرورة؛ فاللغة تُستخدم لتنجز فعلًا، سواء أكان وعدًا أم تصريحًا أم زواجًا أم طلاقًا أم رهنًا أم مقايضة... وغيرها من الأفعال التي يقترن القول فيها بإنجاز الفعل، كما شرحه أوستن في كتابه[٢١]. فالخطيب السياسي في هذه الحالة يبني خطابًا مملوءًا بالأفعال الإنجازية، وقد حددها أوستن في أربعة أفعال هي:

ـ **فعل التلفظ**، وهو الأصوات التي يخرجها القائد السياسي، وتمثّل قولًا ذا معنى.

ـ **فعل قوة التلفظ**، أي أن القائد السياسي حين يتلفظ ينجز معنى قصديًا، أو تأثيرًا مقصودًا، وهو ما يسمّيه أوستن في مكان آخر **قوة الفعل**. وقد اشترط لتحقيق هذا المعنى الإنجازي الشروط التي سبق ذكرها في الفقرة السابقة؛ فإذا كان الوعد، مثلًا، يشترط ضرورة توافر السياق العرفي والمؤسساتي، لغة ومحيطًا وأشخاصًا، فإن المعنى الإنجازي لقول القائد السياسي لمستمعيه سأوفر فرصًا للشغل لكم، مثلًا، يعتمد على أن يكون هذا القائد قادرًا على الوفاء بوعده، وأن ينوي فعل ذلك، وأن يكون واثقًا من أن المستمع يرغب في تحقيق هذا الإنجاز.

ـ **فعل أثر التلفظ**، أي أن الخطبة السياسية التي يلقيها القائد ليست إلا بنية نحوية منتظمة **بمقاصد معينة** في **سياق محدد**، تعمل على **تبليغ رسالة**، و**تحْدث أثرًا** عند المتلقي أو المستمع.

وإذا كان أوستن قد قسم الأفعال إلى أفعال إنجازية وأخرى تقريرية، فإن جون سيرل دقق هذا التقسيم بتصنيف أفعال الكلام، بما يجعل بنية الخطاب السياسي الذي نطبق عليه هذا الجهاز النظري ينقسم إلى الأفعال الكلامية التالية:

ـ **أفعال تمثيلية**، وهي التي يلتزم القائد السياسي فيها بصدق القضية التي يعبّر عنها، وفي هذا الحالة تكون أفعال تقرير واستنتاج.

ـ **أفعال توجيهية**، وهي التي يبذل فيها القائد مجهودًا تلفظيًا لتوجيه المستمع/المناضل، للقيام بعمل ما، وتجسدها أفعال الطلب والسؤال.

ـ **أفعال التزامية**، وهي التي تُلزم القائد السياسي بأن ينهض بسلسلة من الأفعال المستقبلية، مثل فعلي الوعد والوعيد...

ـ **أفعال تعبيرية**، وهي تعبّر عن حالة نفسية للقائد عبر الشكر والاعتذار والترحيب، والتهنئة.

ـ **أفعال إعلانية**، وهي التي تحْدث تغيرات فورية في نمط الأحداث، مثل التهديد والطرد من المجموعة والإقالة.

---

(٢١) وهو الإطار النظري الذي انطلق منه جون سيرل في كتابه **أفعال الكلام**، لإحداث تقسيمات جديدة هي إنجاز فعل: التلفظ، والإسناد والتقرير. وأعاد صنف «فعل قوة التلفظ » كما ورد عند: أوستن، الفصلان ٨ ـ ٩، ص ١٢٣ ـ ١٥١.

لغة العنف في الخطاب السياسي المغربي (دراسة حالة)

انتهينا إذن، وفق هذا الإطار النظري، إلى أن تلفظات القائد السياسي وأقواله إنما هي أعماله وأفعاله وإنجازاته، وكذا إنجازات المناضلين/المخاطبين المرتبطين به؛ أقوال وخطابات، أي ملفوظات لها نتائج وانعكاسات على باقي الأنشطة التي يقومون بها. وينشأ المعنى الذي تحْدثه أقوالهم وأفعالهم اللغوية عندما يصبح أثرًا وإنجازًا. ويتجسد هذا الأثر إمّا في أنشطة سلوكية وإمّا في أفعال اصطلاحية مؤسساتية، تنجز من خلال مؤسستي المجتمع أو الحزب أو اللغة، أو من خلال أفعال قصدية مبنية على قصد القائد من كلامه، أو أفعال سياقية/مقامية مرتبطة بشروط غير لسانية، خصوصًا أن مقدمات القائد السياسي، في مثل هذه السياقات المرتبطة بالخطابات الطبيعية وأفعال الكلام، لا يصرَّح فيها عادة بجميع المقدمات المنطقية، وليست الموضوعات محددة تحديدًا نهائيًا كالبراهين الرياضية، وهو ما نجده في خطب رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران، ولكنها تحدَّد بتدرج وتفاعل مع تطور الخطاب ومستجدات المقام وحيثيات السياق؛ إنها موضوعات «رخوة» في مقابل موضوعات المنطق الرياضي «الصلبة»[٢٢].

الخطاب السياسي المغربي منصة للعنف

نقصد بالخطاب السياسي المغربي في البحث مجموعة من الخطب السياسية لرئيس الحكومة المغربية بنكيران، وخطب شخصيات في المعارضة السياسية، وخصوصًا حميد شباط، الأمين العام لحزب الاستقلال. هذه الخطب السياسية عبارة عن كلام تلقائي مصوغ صياغة حرة في مواقف تبليغية طبيعية ومختلفة: مهرجانات سياسية وحوارات تلفزيونية ومناقشات في البرلمان... ورغم الطابع التلقائي لهذا الخطاب، فإن المستمع له يكتشف أن القائد السياسي/المتكلم يعيد النظر في ما يريد أن يقوله وينقحه، ويتدخل الإعداد فيه بشكل غير مباشر عن طريق التدريب على فن الأداء والقول والسلوك بما يتناسب مع الموقف والسياق، أي إن إنتاج الخطاب مراقب ومنتقى ومنظم، يعاد توزيعه بموجب إجراءات لها دور في إبعاد سلطاته ومخاطره والسيطرة على حادثه الاحتمالي[٢٣]. كما إن هذا الخطاب، خصوصًا بالنسبة إلى رئيس الحكومة، يأخذ طابعًا رسميًا وتقليديًا، حيث يردد قوالب معينة وثابتة وعبارات مسكوكة، في كثير من المواقف والمقامات، وترددها من بعده وسائل الإعلام المعارِضة له أو الموالية له، وتنتشر بقوة في مواقع التواصل الاجتماعي.

فالخطب السياسية لرئيس الحكومة تصنَّف اليوم في المغرب ضمن «**الخطابات المؤثرة**»، لارتباطها بالمجتمع من حيث مفرداتها ودلالاتها وتراكيبها ومضامينها، ومن حيث القيم التي تتضمنها والمواقف التي تعبّر عنها والجد والهزل اللذين تحملهما، وكاريزما قائلها من خلال أفعاله التواصلية المتنوعة: بكاء، ضحك، هزل، رقص، حركات اليدين، حركات الوجه... مما يدمج فعله الكلامي داخل جماعته

(22) Oswald Ducrot, *Dire et ne pas dire: Principes de sémantique linguistique*, collection savoir, 2ème éd. corrigée et augmentée (Paris: Hermann, 1980).

(٢٣) ميشيل فوكو، **نظام الخطاب وإرادة المعرفة**، ترجمة أحمد السطاتي وعبد السلام بنعبد العالي (الدار البيضاء: دار النشر المغربية، ١٩٨٥)، ص ٩.

اللغوية والاجتماعية[٢٤]، مع اعتماد لغة مكثفة ومتداولة وقريبة إلى جهاز تلقّي عموم الناس في البلد، مع استثمار ظاهرة **الكلمة الجملة** أو **الكلمة الجملية**، وهو القول الأحادي الكلمة الذي يقوم مقام الكلمة وظيفيًا[٢٥]. إنها خطب سياسية تتداخل فيها جميع مكونات الفعل السياسي[٢٦]، كالحقيقة والسلطة والأقنعة والأيديولوجيا والقيم، وكل ما يتحكم في توجيه عقائد الفاعل والمؤسسة السياسيين، ودفعهما إلى الفعل والإنجاز وإحداث الأثر.

لهذا، يصبح الخطاب السياسي ـ وفق هذا المنظور ـ منصة ملائمة لإصدار جميع أنواع الخطابات، ومنها الخطابات العنيفة، فيصبح التلفظ بالعنف هو فعل العنف واقعًا وسلوكًا، آجلًا أم عاجلًا. لذا، نجد أن الخطابات الأكثر رواجًا بين خطابات رئيس الحكومة والأمين العام لحزب الاستقلال، تلك التي ترشح بالعنف اللغوي، وهو ما يغذي العنف المادي والسلوكي. إن لغة العنف هي فعل العنف ولا فرق بينهما، وفق أطروحة البحث. لذا، نجد مقتطفات من خطابات بنكيران على اليوتيوب ومواقع التواصل الاجتماعي تحمل عناوين عنيفة، مثل «**بنكيران يوجه الضربة القاضية لشباط** (نهاية غير متوقعة)»، و«**بنكيران يبهدل** (أي يمزق) **المعارضة**، هذه هي الحقيقة التي يجب معرفتها»، و«**بنكيران يبهدل** (أي يمزق) **حزب الاستقلال داخل مجلس النواب**»، و«**عبد الإله بنكيران يقمع لشكر**» (وهو الكاتب الأول لحزب الاتحاد الاشتراكي/حزب معارض، داخل قبة البرلمان. ولا يصعب أيضًا جمع قاموس من مصطلحات الشتم والسب والاتهام في خطابات بنكيران في حق المعارضة، مثل: «**مجموعة من المرتزقة يريدون الوصول الى الحكومة للهيمنة على كل شيء**»، أو اتهام المعارضة بـ«**المفسدين**» و«**تهريب البنزين**»، و«**السبب في الكوارث**» و«**اغتصاب الأراضي**» و«**المتاجرة في المخدرات**» و«**حماية المتاجرين في المخدرات**»، و«**البانضيا**»[٢٧]، أي المافيا، و«**الكذابين**» و«**الضحك على الفقراء**» و«**السفاهة**»، بل إنه قال لرئيس حزب معارض داخل البرلمان: «**ليس هناك سفيه أكبر منك**»، وقال له مرة أخرى: «**أنت هو السفيه، أنت أكبر سفيه**». ويردد في وجه المعارضة في البرلمان: «**ماتخلعونيش**»[٢٨] أي «لاتخيفوني»، ويتهم عمدة مدينة فاس حميد شباط والكاتب العام لحزب الاستقلال بالاغتناء من السياسة، ويتهمه بِـ**النفاق السياسي والمتاجرة بالسياسة والسمسرة السياسية**[٢٩].

إذن، حوّل القادة السياسيون الخطاب السياسي إلى منصة لإطلاق أفعال لغوية عنيفة تقوم على الاتهام والشتم، وهو ما سيكون له أثر عند الإنجاز في الواقع السياسي، وسيعيد صوغ السلوك السياسي عند

---

(٢٤) للتفصيل في علاقة الفعل الكلامي بالمجموعة اللغوية والاجتماعية، انظر: كلاوس برينكر، **التحليل اللغوي للنص: مدخل إلى المفاهيم الأساسية والمناهج**، ترجمه ومهد له وعلق عليه سعيد حسن بحيرى (القاهرة: مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥)، ص ١٠٩.

(٢٥) نادر سراج، «الشباب والتغيير في العالم العربي، لغة الشعار السياسي: المضامين والدلالات،» في: **اللغة والهوية في الوطن العربي: إشكاليات تاريخية وثقافية وسياسية** (بيروت؛ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٣)، ص ٢٤٩.

(٢٦) محمود عكاشة، **لغة الخطاب السياسي: دراسة لغوية تطبيقية في ضوء نظرية الاتصال** (القاهرة: دار النشر للجامعات، ٢٠٠٥).

(٢٧) عبد الإله بنكيران، خطاب الرشيدية.

(٢٨) عبد الإله بنكيران، خطاب السفاهة في البرلمان.

(٢٩) عبد الإله بنكيران، خطاب الدشيرة.

استكمال الشروط التي تتحقق فيها أفعال الكلام كما حددها أوستن، كما سبق ذكره في هذا البحث، وخصوصًا **الشرط رقم ب**[٣٠]، أي عندما يكون الأشخاص المخاطبون مهيئين، وتكون الظروف مناسبة، لتنفيذ الطقس العرفي المحدد، أي إنجاز الفعل الكلامي الدال على العنف. وهذا ما دفع، ربما، رئيس الحكومة إلى التصريح أكثر من مرة، في مهرجانات سياسية، بأنه «**مستعد للموت في سبيل الله**» وإلى أن يضيف: «**هناك من يهددنا لا نريد أن نفضحه**». وصرح في مهرجان آخر بأنه لما بدأ يتعرض لتهديدات جدية بالعنف، أمر الملك وزير الداخلية بتخصيص أربعة حراس لحمايته. واتهم بنكيران الكاتب الأول للاتحاد الاشتراكي إدريس لشكر **بالتسبب المعنوي في قتل خصمه** بالحزب القيادي **أحمد الزيدي** الذي توفي غرقًا في نهر قرب مدينة الرباط في ظروف غامضة، وهو ما يعني أن المستوى الأهم من الأفعال الكلامية للخطاب السياسي، أي الأثر عبر الإنجاز، قد بدأ تنفيذه، بل هناك تأويلات متداولة على نطاق واسع، رغم محدوديتها، بشأن الحادثة التي تعرض لها رفيق بنكيران و«صندوقه الأسود» وزير الدولة عبد الله باها، الذي مات عندما صدمه قطار في المكان نفسه الذي غرق فيه زعيم الاتحاد الاشتراكي أحمد الزيدي، تُدخلها في هذا السياق الإنجازي لأفعال الكلام العنيفة، وكذا أحداث عنف سياسي متفرقة[٣١] هنا وهناك.

العنف فعلًا لغويًا في الخطاب السياسي المغربي

عند ما نجد خطب بنكيران الأكثر رواجًا على مواقع التواصل الاجتماعي واليوتيوب تحمل العناوين الآتية: «**غضبة بن كيران على بن شماس**»[٣٢]، و«**عبد الإله بن كيران يفقد السيطرة بالبرلمان، خرج فبنادم طول وعرض**»، أي ينتقد طولًا وعرضًا، و«**عبد الإله بن كيران يرد على سعيد الناصري**[٣٣] **بلسان قاسح**»، أي قاس، و«**بن كيران مرمضن شاعل**» (أي غاضب غضب رمضان)، و«**ابن كيران ينفجر في وجه إدريس الراضي**»، وجلسة البرلمان التي قُطع البث فيها بسبب الاستياء من **بلطجة بنشماس ورعونته، وبنكيران يرد على المعارضة ويفضح شباط، وبنكيران يوبخ بنشماس، ومواطن أمازيغي أراد أن يصفع عبد الإله بنكيران**... عندما نرى هذا الكم الضخم من المتن السياسي الذي يرشح بألفاظ العنف، لا بد من تحديد الطبيعة التصورية والعملية لهذا العنف؛ فهو رد فعل لغوي، والفعل اللغوي عند موشلير هو «نشاط يهدف إلى تحويل الواقع»[٣٤] .

إن نطق الفعل العنيف هو تحقيق لغته، أي إنجاز أفعال اللغة، والعنف في حالتنا أفعال مثل: تقديم إثباتات أو إعطاء أوامر أو طرح أسئلة أو إعطاء وعود[٣٥].

(٣٠) انظر فقرة «نظرية أفعال الكلام وكفاية التخاطب السياسي» في هذه المقالة.
(٣١) عبدالإله بنكيران، خطاب الدشيرة.
(٣٢) بنشماس، من قيادات حزب الأصالة والمعاصرة المعارض.
(٣٣) سعيد الناصري، ممثل مغربي كوميدي، جعل بنكيران موضوعًا لكثير من لوحاته الفنية الهزلية.

(34) Jacques Moeschler, *Argumentation et conversation: Eléments pour une analyse pragmatique du discours*, langues et apprentissage des langues; 11 (Paris: CREDIF: Hatier: Didier, 1995), p. 24.

(35) Searle, *Les Actes de langage*, p. 52.

وفي خطب بنكيران نجد إثباتات من مثل: الحاجة إلى حزبه؛ لم يأت بالتعليمات والتحكم؛ التدبير الليلي؛ إنه حزب من الشعب؛ يقوم على ما قاله الله وما قاله الرسول، عكس خصومه الذين يصفهم بـ«**البانضيا**»، أي المافيا، ممن تسربوا إلى الأحزاب السياسية واستولوا عليها بـ**البلطجة** و**المكر** و**الخداع** و**المال الحرام** مما أخذوه من تجار المخدرات. كما يثبت بنكيران أمام جمهوره أنه لم يأت ليخطف أصواتهم ويقول لهم: «صبوا الماء على بطونكم (مثل مغربي) دلالة على التنكر، وهو ما تفعله المعارضة بنظره»[٣٦]. وما فتئ يثبت أيضًا أمام مناضليه أنه يمارس السياسة لمواجهة الفساد، وهو في نظره «**مجموعة من المرتزقة يريدون الوصول إلى الحكومة للهيمنة على كل شيء**»، ويقصد المعارضة. لذا، ينتقد قيادتها ويحتقرها ويتهمها بشتى التهم العنيفة، تهريبًا وتسببًا في الكوارث، وسطوًا على الملْك العام... كما يطرح على المعارضة الأسئلة الاستنكارية: لماذا لم تعارضوا من وصفنا بـ«داعش» و«النصرة» والموساد، وكان الأمين العام لحزب الاستقلال حميد شباط قد أطلق عليه الأوصاف تلك. ويسائل خصومه الاستقلاليين: «لماذا تقولون بأني أبخس الزعماء منهم؟ هل اتهمت زعيمًا بأنه مع داعش، أو مع النصرة، أو مع الموساد؟ ألا تستحون؟»[٣٧]. ويطالب قادة المعارضة بكشف ثرواتهم، ثم لا يلبث أن يُثبت أنهم لا يستطيعون لأنها تقدَّر بالملايير[٣٨] كما يحذر جمهوره: «إياكم ثم إياكم وتجار السياسة، وسماسرة السياسة»، ويضيف: «لا تصدقوا الكلام الحلو الذي يقوله لكم **الكذابون**». ويصف كلام المعارضة بـ «**ممارسات مخجلة**» و«**كلام فارغ**» و«**أساليب ملتوية**»[٣٩].

على الرغم من أن بنكيران يلح أمام جمهوره بأنه ليس محتاجًا إلى الكلام عندما يقول في أحد التجمعات السياسية: «نحن بصراحة وبكل صدق لم نعد محتاجين للكلام، انتهى وقت الكلام، جئنا لميدان العمل والإنتاج (...) لقد رآنا الشعب وسمعنا ورأى أعمالنا (...) لقد أحس الشعب بحبنا له، وأننا نخدم مصلحته في الظروف الصعبة (...) اليوم لم نعد محتاجين للكلام»، فإن الكلام/الخطاب بقي هو الأداة الأساسية التي يتواصل بها بنكيران مع الجمهور، ويحاصر المعارضة بواسطة الخطاب وأفعال الكلام، مذكِّرًا بإنجازاته ونجاحاته السياسية، على أساس أن الفعل اللغوي، كما حدده ديكرو، هو نشاط يقوم به شخص ما يحدد انطلاقًا من التغيرات التي يحدثها أو يريد إحداثها في الواقع، بما في ذلك المتعلقة بالمقام الفيزيائي أو الاجتماعي للمتكلم[٤٠].

لذلك يصبح الفعل اللغوي العنيف في الخطاب السياسي نشاطًا سلوكيًا، أو بعبارة أوستن، هو أفعال وإنجازات لها وظائف اجتماعية، بمعنى أن الملفوظات (الخطابات السياسية) تصبح شكلًا من أشكال التفاعل الاجتماعي والسياسي، وأن استعمالها يقتضي اتباع أنماط من القواعد التخاطبية الصريحة والمضمرة، وهي التي تساهم بشكل أساسي في إنتاج الأنشطة السلوكية في الواقع السياسي.

(٣٦) عبد الإله بنكيران، خطاب الدشيرة.

(٣٧) ابن كيران يوجه الضربة القاضية إلى شباط (نهاية غير متوقعة)، ويزيد ابن كيران في إحراج حميد شباط بكشف تلقّيه وسامًا من الإسرائيليين.

(٣٨) أي بالمليارات. عبد الإله بن كيران، خطاب الرشيدية.

(٣٩) عبد الإله بن كيران يقمع لشكر داخل قبة البرلمان (فيديو).

(40) Ducrot, Dire et ne pas dire, p. 77.

العنف ملفوظًا كلاميًا وإنجازًا واقعيًا في الخطاب السياسي المغربي

تتحدد دلالة الملفوظ في نظرية أفعال الكلام في «القوة التكلمية» و«المحتوى القضوي»، أي محور القضية ومضمونها. لهذا، كان بنكيران يحدد محتواه القضوي لخطبه السياسية في مواجهة الفساد، ويحدد الفساد في مجموعة من **المرتزقة**. لذا يطلب من المواطنين تقوية جبهة الإصلاح ضد جبهة الفساد، أي المعارضة. أما المحتوى القضوي للخطاب السياسي للمعارضة، وخاصة خطابات الأمين العام حميد شباط، فهو كسر شعبية بنكيران والتصدي له شخصيًا بشكل قاس وعنيف؛ إذ لا يقل خطابه قساوة عن قساوة خطاب بنكيران، حتى خلنا أنفسنا في حلبة معركة شرسة بين شخصين: بنكيران وشباط. وتظهر عناوين مقاطع الفيديو الأكثر رواجًا على مواقع التواصل الاجتماعي، والأكثر تصفحًا على اليوتيوب، حدة المعركة وعنف لغتها؛ فنجد عناوين فيديوهات من مثل: «**شباط: بنكيران أحمق**»، و«**شباط: بنكيران: التبوريدة ديالك أسي رئيس الحكومة ما نفعاش**»، أي فروسيتك لا تنفع، و«**شباط: بنكيران مسخوط عائلته**»، أي عاق لعائلته، و«**شباط يطالب بنكيران بالكشف عن علاقته بـ (داعش) (والنصرة) (والموساد)**»، و«**شباط يسخر من بنكيران**»، و«**شباط يطلق النار على بنكيران**»، و«**شباط: بنكيران حصل بركاك وطردوه من الاستقلال والاتحاد**»، أي: بنكيران مخبر للأجهزة الأمنية ولذلك طُرد من حزبي الاستقلال والاتحاد الاشتراكي. واستعمل شباط في خطبته السياسية وصف «**شكام**» ليطلقه على بنكيران، وهو لفظ متداول في الدراجة المغربية، يدل على وظيفة استخباراتية قذرة وغير إنسانية.

تتكرر هذه التُّهم المتبادلة بين بنكيران وشباط مع تغير المواقف والسياقات، بما يحوّل هذا الملفوظ، بحسب تعبير ديكرو[٤١]، إلى عملية إنجاز جُمل في شكل متتاليات منطوقة أو خطية محددة، وهي متحيزة داخل نقطة محددة في المكان والزمان، حتى أننا لا نستطيع القول إن ملفوظًا ما أعيد مرات عدة، بل هي ملفوظات عدة في خطب بنكيران وشباط، للجملة نفسها، بمضمون قضوي مكتنز بأفعال الكلام العنيفة.

يحتوي الملفوظ/الخطاب السياسي، خارج منطق الدلالة التجريدية النظرية، على دلالة تجريبية وعملية، أي على تعليمات معطاة للمناضلين يتوجب عليهم إنجازها، أو تأويلها وفهمها وحملها إلى آخرين قادرين على إنجازها، في إطار بناء البُعد الإنجازي والتكميلي للمقام التخاطبي ولقصد المتكلم/القائد السياسي.

فالقائد السياسي ينتج ملفوظًا (متفردًا)، أي غير قابل للتكرار بالطريقة نفسها، مع أنه يحمل القضية نفسها، لكنه لا يحمل السمات الأسلوبية والإيقاعية والتواصلية نفسها دائما؛ إذ يتجلى الملفوظ في أشكال مختلفة، ويصدر عن القائد السياسي نفسه. لذلك نجد بنكيران يعبّر عن المحتوى القضوي لخطابه السياسي، مرة بالضحك والقهقهات، كما في خطب البرلمان، ومرة بالبكاء، ومرة بالرقص، كما في

(41) Ducrot, Dire et ne pas dire, pp. 279-280.

خطابات الدشيرة والرشيدية، بل يصرح وسط جمهوره الغفير قائلًا: «كيف لا تريدونني أن أضحك وأبكي وأرقص؟»[٤٢].

كما أن هذا الملفوظ/خطاب القائد السياسي ذو بُعد قصدي، أي إنه مرتبط بقصد التلفظ ومقاصد المتكلم؛ فعملية القول (... le dit) مسجلة في المقول[٤٣]. كما أنه ملفوظ متحيز في الزمان والمكان، كما سبق ذكره، عندما تتوافق الظروف المقامية مع الدلالة؛ فعندما يقول بنكيران، مثلًا، «السفاهة» في وصف خطاب المعارضة، أو «ديالي أكبر من ديالك»[٤٤]، و«الكذب» و«البهتان» و«النفاق السياسي» و«سماسرة السياسة» و«المناورة» و«المؤامرة» و«كلام فارغ» و«ممارسات مخجلة» و«الشعارات الجوفاء»... فهي تعابير قاسية تتجاوز دلالاتها حدود المعرفة اللسانية والمعجمية، بل تتدخل المعارضة، وهي من متلقي خطاب بنكيران، وتنسب إليها دلالات أخرى في سياقات فهم أخرى ومقاصد تكلم أخرى، أي إيجاد تفسيرات سياقية، أو تشارحات (Paraphrase)، بتعبير طه عبد الرحمن، أو ما يسمّيه فان دايك «**تداولية التمثل الذهني للأحكام في الخطاب**»[٤٥].

إن الخطاب السياسي المغربي، سواء أكان فعلًا كلاميًا يضع الأصوات والجمل والإفادات، أم «فعلًا تكلميًا» يحدد المقاصد من وراء إنتاجه الملفوظات داخل مقامات تخاطبية محددة، أم «فعلًا تكليميًا يُحْدث أثرًا في المخاطب وفي سلوكه، لا يقوم على الإخبار فحسب، بل ينشئ أيضًا الأفعال والمواقف على الأرض وينجز أعمالًا، وهو ما يعني تحويل هذا المتن اللغوي الضخم والعنيف إلى ممارسات عملية، أكانت أفعالًا مباشرة أم أفعالًا غير مباشرة، وهو ما يقتضي التصدي لهكذا تحولات مفجعة في الخطاب السياسي المغربي، والمبادرة إلى خلق ثقافة تواصلية جديدة تقوم على وضع قوانين وقواعد التخاطب والمسلمات الحوارية. ولن يتم ذلك إلا بإحداث تحولات فكرية حقيقية في الذات المتكلمة، ذات القائد السياسي؛ إذ ترتبط بها التحققات الفعلية للملفوظات، ما دام مقصده من الكلام هو دفع المستمعين، مناضلين أو فاعلين أو معارضة، إلى الفعل، ويسعى إلى التأثير فيهم؛ فالمتكلم هو أول فاعل للفعل، وهو صاحب القوة التكلمية الملازمة للملفوظ في مختلف المقامات.

---

(٤٢) خطاب الرشيدية.

(43) Oswald Ducrot, *Les Echelles argumentatives*, propositions; 2 (Paris: Editions de Minuit, 1980), pp. 8-9.

(٤٤) أثار هذا التعبير الذي تلفظ به رئيس الحكومة، وهو يرد على برلمانية من المعارضة، صخبًا شديدًا في البرلمان المغربي، وفي الإعلام الورقي والرقمي في المغرب، لما يحمله من إيحاءات جنسية في التداول المغربي اليومي، مع أن رئيس الحكومة أكد أكثر من مرة أنه يفاضل بين حزبين وليس بين أشياء أخرى. ويبدو أن سطوة المجال الدلالي للدارجة المغربية، وهي لغة التداول اليومي، هي ما وجه التأويلات في هكذا اتجاه. للتفصيل في الأبعاد الدلالية والفكرية لتيمة الجنس في اللغة، انظر: عبد الوهاب المسيري، «الجنس كصورة مجازية ونهاية المادية،» في: عبد الوهاب المسيري، **اللغة والمجاز: بين التوحيد ووحدة الوجود**، ط ٢ (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٦)، الفصل ٤، ص ٦١ ـ ٨٨.

(٤٥) فان دايك، **النص والسياق: استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي**، ترجمة عبد القادر قنيني (الرباط: إفريقيا الشرق، ٢٠٠٠)، ص ٢٩٧ وما بعدها.

خاتمة

حاولنا في هذا البحث تجريب نموذج نظري على الخطاب السياسي المغربي، في ما يتعلق بتيمة العنف فيه؛ نموذج يستنبط تصورًا جديدًا للغة ويحوّلها من مجرد أداة لنقل معلومات من المتكلم إلى المستمع/من القائد السياسي إلى الجمهور، إلى وسيلة للتأثير في مواقف المخاطب واعتقاداته، ودفعه إلى اتخاذ أنماط سلوكية معينة تقتضيها صيغ التخاطب المستعملة وفق مجموعة من المبادئ والقواعد المتعارف عليها في بيئة المخاطبين ومجالهم التداولي. وهكذا، تصبح عملية التخاطب اللغوي في الخطاب السياسي المغربي في حقيقتها، إنجازًا لأفعال لا مجرد عملية تكلم أو نقل واقع أو تصورات عبر الجُمل أو الملفوظات اللغوية.

ظهر لنا من خلال دراسة «لغة العنف» في الخطاب السياسي المغربي أنها تتمحور حول «قصدية المتكلم» القائد السياسي، بما يلغي مشاركة المستمع في تكوين هذه القصدية. وتصبح القيمة الحجاجية والتوجيهية لهذا النموذج التخاطبي موجهة من جانب الزعيم فحسب، ولا تصل إلى مستوى التخاطب الحجاجي الحي[٤٦] ذي البنية التداولية والتفاعلية. وهذا ما يجعل المستمع/الجمهور، تحت إكراه أفعال الزعيم الكلامية، يسعى إلى تحويلها إلى إنجاز عملي، فينذر بإنتاج حالات من العنف المادي في الواقع مستقبلًا، بما يُجهز على جميع فرص التدافع السلمي والمدني في المجتمع.

مراجع إضافية

١ـ العربية

الغذامي، عبد الله. **تشريح النص.** ط ٢. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٦.

بلقاضي، ميلود. **الخطاب السياسي بين خطاب السلطة وسلطة الخطاب.** الرباط: مكتبة دار السلام، ٢٠١١.

٢ـ الأجنبية

Moeschler, Jacques et Anne Reboul. *Dictionnaire encyclopédique de pragmatique*. Paris: Ed. du Seuil, 1994.

Ducrot, Oswald [et al.]. *Les Mots du discours*. Paris: Editions de Minuit, 1980. (Le Sens commun)

Récanati, François. *Les Enoncés performatifs: Contribution à la pragmatique*. Paris: Editions de Minuit, 1981. (propositions)

(٤٦) استثمرنا مفهوم التخاطب الحجاجي الحي، كما بلوره طه عبد الرحمن، في: طه عبد الرحمن، **اللسان والميزان، أو، التكوثر العقلي** (بيروت؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ، ١٩٩٨)، ص ٢٢٦ وما بعدها.